

ويقولون هو منسوخ ونحوه بل عدم أهل منوطون بين هرة ومن استحب
ويقولون فعله سنة وركله سنة كما يكرهون على من دأب عليه ولا يكرهون
فعله ولا يكرهونه بدعة ولا فعله مخالف للسنة من قننت ومن ترك فقد أحسن
أنهى ومن شاق رحم الله أن القنوت مشروع في صلاة الصبح دائما في
الأصل من تأنيب الضم لما رواه أنس بن مالك رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقنن في الفجر حتى تقرأ القرآن وأما غيره فإلّا ابن الصلاح قد حكى عنه
غير واحد من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي وأبو عبد الله محمد بن علي الكوفي
البيهقي المبرقع فقهه عن الخلفاء الأربعة قال بعضهم إجماعا أنه صلى الله عليه
وسلم قننت في الصبح اختلفوا أهل تركه فبعضهم أجمعوا عليه حتى قننت هو
ما اختلفوا فيه انتهى أما حديث ابن أبي ذر بك عن عبد الله بن سعد بن أبي
سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا ركع من الركوع في الركعة الثانية من صلاة الصبح يرفع يديه ويقرأ
بهذا الدعاء اللهم اهديني فيمن هديت إليه خير فقال ابن القيم في زاد المعاد
الاحتجاج به لو كان صحيحا أو حسنا ولكن لا يصح بعد الله هذا وإن كان صحيحا
حديثه في القنوت انتهى وهذا الحديث رواه الحاكم وصححه ورجحه كماله
أن القنن وقد اتفقوا على ضعفه عبد الله بن سعيد بن عمار كان صلى الله
عليه وسلم يقنن في صلاة الصبح وفي تركه دليل بهواه الكمال اللهم اهديني فيمن
هديت إليه خير محمد بن نصر في كتاب قيام الليل والصحيح أنه لا ينعين فيه
دعا مخصوص بل يحصل بكل دعا وفيه وجه أنه لا يحصل إلا بالدعاء المشهور
وهو اللهم اهديني فيمن هديت عافيت فيمن عافيت ونؤاتي فيمن نؤايت
وبارك لي فيما أعطيت ونبي شرافيت فإلّا كذا نصي ولا يقضي عليك وله
لا يدل من والبيت تباركت وتعاليت رواه أبو داود والنسائي والنسائي
من حديث الحسن بن علي قال قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كانت
أقول في الركعة الثانية وأستأذنه صبحي قال البيهقي في صحيحه إن نطق هذا الدعاء
ونع القنوت صلاة الصبح والقنوت الوتر انتهى وقوله أنه لا يقضي بالفتاوى
والأقوال فإنه لا يدل من تأنيب الضم ولا البيت إلا أن القنن في رواية أبي
داود ورواه البيهقي بعد قوله أنه لا يدل من البيت ولا يجوز عافيت
من إذا نبي عاصم في كتاب التوبة نستعذر اللهم وتوب إليك **باب الصلاة**
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره كان النسائي يروي رواه من حديث
الحسن بن سعيد صحيحا حسن كماله في شرح المذهب وألفه أي النسائي وصلى
الله على النبي وجزم في الأدكار استحباب الصلاة على الأئمة والسلام والخلفاء صاحب

الجلد

الأول فقال أما ما وقع في كتب أصحابنا من زيادة وسيل وما يضاف إليه إلا أن من ترك
الأصل والأركان والأصناف فكل ذلك لا أصل له فإلّا عبارة النسائي في الأدكار
ويستحب أن يقول عقب هذا الدعاء اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم فقد أحسن
في رواية النسائي بأنا وحسن وصل الله على النبي انتهى ويصحح بأن المذهب
أنه يروي خلافا للدليل وينبغي عليه ذكر الأئمة والتكليف ثم وقعت الزيادة عند
الرافعي والرواية في بعض وفاة الحديث الحسن بن علي عن عبد الله النسائي أنها ليست
عنده في رواية أحمد من الرواية عنه علي أن لفظ وتحمي الله على النبي وأبي علي
رواية النسائي وهي زيادة غير صحيحة غير تأنيبه لفظ أحمد الله بن علي أحمد
روايته أنه غير معروفي وعليه نقول بأن يكون هو عبد الله بن علي بن الحسن
ابن علي فيمن قطع لأنه لا يسمع من جد الحسن بن علي فقد تبين أنه ليس من شرط
الحسن لأنقطاعه وماله راوية ولم يسمع الزيادة بحسب ما وجدنا من وجه آخر
فقد تبين شذوذهما على ما لا يخفى في أصل الحديث والآخر وبالله تعالى
لاعتصامه برواية الترمذي وغيره بخلاف الزيادة التي في غير ما وجدنا
سنة الصلاة على الأئمة على ما جزم به النووي فيمن عدي في القنوت بعضا
في المخرج عن الغوي وكذا لفظ القنوت كالتشهد الأول وهو ظاهر
على ما صححه فيه وفي تحفته في باب سجودهم من الاعتدال ركن طويل
أما ما صححه في سجدة صلاة الجماعة من أنه نصيب وهو ما في النسخ والروضة قد
يقال القياس البطال لأن تطويل الركن القصير غير مطلق بل يجب أن يكون ذلك
على غير عمل القنوت إذا الغوي نفسه القابل لكرهه الإطالة قابل بأن تطويل
الركن القصير يطول غيره وليس المنفرد والأما مني الحصري من المخرج في وقت الوقت
بين القنوت السابق وبين قنوت عمر وهو اللهم اهديني فيمن هديت إليه خير والآخر ما نأخذ
عن القنوت السابق وبين رفع يديه وهو ما لا يخفى بأسنا وجعل قال في المخرج
وفي من نسخ وجهه بهما جهان انتهى هاتين وأصحهما أن قال البيهقي لا يحفظ في
منه هاتين عن أحمد من السلف شيئا وإن روي عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة
ومع غير الصدركا الصدركا رواه مالك النووي في الأدكار أخلق أصحابنا في رفع
اليدين في القنوت ومع الوجه بهما على ثلاثة أوجه أصحها يستحب رفعهما ولا
يسحب غير الوجه الثاني برفع يديه ويصحح الثالث لا يرفع يديه ورفع يديه وأما
لا يسحب غير الوجه من الصدركا ونحوه بل الأول ذلك نكرهه انتهى ويحرمه الأئمة
دون المنفرد بالقنوت وان كانت الصلاة سرية لا يتابع بها وأما الخارجة قال
المؤيد يكره جهرا به دون جهرا بالقرآن فأنسحه المأمور من كان كانت
الصحابة يؤمنون خلفه صلى الله عليه وسلم في ذلك رواه أبو داود وأستاد